

الفصل الثالث . ميراث الخنثى

خلق الله سبحانه وتعالى الانسان و جعله ذكرا و إناثا، و هو الاصل في الجنس البشري، غير أنه و لحكمة الله عز وجل قد يخلق بشرا فيكون في وضع ملتبس لا يعرف أهو ذكر أم أنثى، و هو ما يصطلح على تسميته بالخنثى.

ولم تترك الشريعة الاسلامية الغراء هؤلاء بدون أحكام بل حدد علماؤنا الأجلاء قديما و حديثا أحكام تتعلق بالخنثى و من أوجه عديدة منها ما يتعلق بالزواج أو الاختلاط بغيرهم غير ذلك من الأحكام، كما أنهم حددوا تفصيلا كيفية توريثهم مع الاختلاف في التقدير.

و قد اعتمد الفقهاء مبدأي التقدير و الاحتياط في توريث الخنثى، و حاولوا الموازنة قدر المستطاع بين حق الخنثى في الميراث و حق من معه من الورثة، لذلك فصلوا تفصيلا دقيقا في طريقة توريثهم.

و على صعيد قانون الأسرة الجزائري لم يتضمن أي نص بشأن الخنثى لا في مسائل الزواج و لا في غيرها ما يستدعي تطبيق نص المادة 222 من قانون الأسرة التي تقضي بضرورة تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في المسائل التي لم ينظم أحكامها قانون الأسرة.

و هنا تظهر جدلية المقصود بأحكام قانون الأسرة مع الاختلاف الفقهي الزاخر بين علمائنا الأجلاء و الاختلاف الواضح بين المذاهب و إن كانت النتيجة في النهاية واحدة هو إعطاء كل ذي حق حقه.

و بقدر ما يثيره عدم نص المادة 222 قانون أسرة على الزام القاضي بمذهب معين من اشكالات فإن هذا المنهج له من المزايا الكثير، و من

بينها الاستفادة من ثراء الفقه الاسلامي بما يحقق المصلحة باختلاف المكان و الزمان و الظروف و هو منهج راعى فيه واضعوا قانون الأسرة تعدد المذاهب التي استسقوا منها أحكام قانون الأسرة و مع تعدد المذاهب كان من المتعذر أن نلزم القاضي بمذهب معين قد لا يكون في النهاية هو ذات المذهب الذي أخذ منه قانون الأسرة أحكامه، ما يؤدي إلى عدم الانسجام في الأحكام بل قد يصل إلى حد التعارض.

وبالرجوع إلى الموقف القانوني فعلى القاضي اعتماد أحد المذاهب التي يرى أنها أقوى دليلاً و أقرب منهجاً إلى ما تبناه قانون الأسرة في باب الميراث.

و على هذا فإن تناولنا للموضوع سيكون وفقاً للفقه الاسلامي طالما بينا أن على القاضي أن يختار رأياً من ما سطره هذا الفقه الثري بأحكامه و مبادئه.

و سوف لن نهمل الأحكام العامة المتعلقة بالخنثى إذ لا يعرف الخنثى إلا بها، و هو ما سنتعرض له في بحث أول في حين يخصص المبحث الثاني لكيفية توريث الخنثى في حالة الانفراد بينما يخصص المبحث الثالث لبيان كيفية توريث الخنثى في حالة التعدد.

و نشير بداية أن بعض الشراح و الأساتذة المحدثين يرون أن مع تقدم الطب لم يعد هناك أي جدوى لدراسة أحكام الخنثى أو التحدث عن هذا الوضع، غير أن الحقيقة التي يؤكدھا الواقع أن هذا الصنف يبقى موجوداً مهما تطور الطب ف الله في خلقه شؤون و قد خلق من لا يستطيع حتى الطب أن يصنفه ضمن الذكور أو ضمن الإناث، لذلك سوف نرى أن

علمائنا قد صنفوا الخنثى إلى خنثى يرجى اتضاح حاله و خنثى لا يرجى اتضاح حاله، و إن كنا نعتزف بأن الطب تطور و أصبح كثير من الخنثى يتضح حالهم بالطب فإن هذا الطب سيبقى عاجزاً أمام قدرة الله عز و جل ما يقتضي أن نبقي على هذه الأحكام و نحافظ عليها من الزوال فعلى فرض و جود خنثى واحداً فلا بد له من أحكام و هو ما يبرر من الجانب الواقعي وضع هذه الدراسو ، أما التبريرات العلمية فظاهرة للعيان.

المبحث الاول: الأحكام العامة لميراث الخنثى

المطلب الأول . تعريف الخنثى

الفرع الأول . الخنثى لغة: مأخوذ من الخنث ، و هو اللين و التكسر، يقال خنث و تخنث إذا شبه كلامه بكلام النساء ليناً و رخاوة، أو تشبهه في مشيته و لباسه بالنساء، و منه حديث الرسول صلى الله عليه و سلم (لعن الله المخنثين من الرجال و المترجلات من النساء)⁴⁰.

الفرع الثاني . الخنثى اصطلاحاً: أما في الاصطلاح فهو كل من كان له عضو الذكورة و الأنوثة معاً أو من ليس له شيء منهما أصلاً، و في هذه الحالة يلتبس أمره فهل هو ذكر أم أنثى و لذلك يسمى الخنثى المشكل.

المطلب الثاني . أنواع الخنثى:

و الخنثى على نوعين، خنثى متضح الحال ، و خنثى مشكل⁴¹.

النوع الأول: الخنثى متضح الحال: و يكون و فقا لحالات:

⁴⁰ - أنظر مصطفى محمد عنبوه ، فقه المواريث في ضوء الكتاب و السنة، مكتبة الإيمان ، المنصورة، مصر، 2003، ص 212.
⁴¹ - - أنظر في تفصيل ذلك، محمد محي الدين عبد الحميد، أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية على مذاهب الأئمة الأربعة، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م، ص 201.

الحالة الأولى . من له آلتين ، أي عضو ذكري و آخر أنثوي : حيث هناك أمور مجمع على دلالتها من أهل العلم و أمور أخرى مختلف على دلالتها بينهم:

1- الأمور المتفق عليها: هذا يتضح حاله و بإجماع العلماء بواحد من ثلاثة أمور:

الأول: و هو البول من إحدى الآلتين، فإن بال من آلة الرجال فهو رجل، و إن بال من آلة النساء فهو امرأة.

الثاني . أن يبول من كلا الآلتين، لكن بوله من إحدهما يسبق بوله من الأخرى، فإن كان بوله يسبق نزوله من آلة الرجال فهو رجل، و إن كان يسبق نزوله من آلة النساء فهو امرأة.

الأمرين الأول و الثاني يكونان بالنسبة للكبير و الصغير على السواء.

الثالث . أن يمني من آلة الرجال أو يحيض من آلة النساء: و هذا خاص بالكبير فقط دون الصغير، فإن حصل الأول فهو رجل و إن حصل الثاني فهو امرأة.

2 . الأمور المختلف فيها: و هي ثلاثة أمور

الأمر الأول — أن يبول من الآلتين جميعا و لا يسبق بوله من أحدهما بوله من الأخرى: لكن يكون بوله من إحدهما أكثر من بوله من الأخرى، ففي هذه الحالة إختلف العلماء على النحو التالي:

. رأي أبو حنيفة: أن هذا لا يتبين به حال، بل يبقى معه مشكلا .

— رأي أبو يوسف و محمد بن الحسن الشيباني و مالك و الشافعي و أحمد: قالوا إذا كثر بوله من آلة الرجال فهو رجل، و إذا كثر بوله من آلة النساء فهو امرأة.

الأمر الثاني . نبات لحيته: و اختلف العلماء في هذه الحالة و فقا للتالي:

— أبو حنيفة و أصحابه و مالك و أحمد بن حنبل: قالوا إذا نبتت لحيته فهو رجل.

— الشافعي: قال لا يستدل بنبات لحيته على رجولته، و لا بد من علامة أخرى، فإن لم توجد علامة أخرى يتبين بها حاله فهو مشكل.

الأمر الثالث . نبات ثديه: و اختلف العلماء حوله كما يلي:

أبو حنيفة و أصحابه و مالك: قالوا إذا نبت له ثدي تبين أنه امرأة.

— الشافعي و أحمد بن حنبل: لا يستدل على نبات ثديه على أنه امرأة، بل لا بد له من علامة أخرى يتبين بها حاله، فإن لم توجد فهو مشكل.

النوع الثاني . الخنثى المشكّل:

— بالنسبة لمن له آلتين و نبتت له لحية و نبت له ثدي: فقد أجمع العلماء على أنه مشكل ما لم تظهر فيه علامة أخرى يتبين بها حاله.

— بالنسبة للذي له ثقب يبول منه و ليس له آلة الرجال و لا آلة النساء : فهذا نميز فيه بين حالته و هو صغير و حالته عندما يكبر:

1. حالته حال صغره: هذا خنثى مشكل ما دام صغيرا.

2. حالته عندما يكبر: فإما أن يتضح حاله و إما يبقى مشكلا:

أ . اتضاح حالته، و يتم بإحدى أمور:

. الأمر الأول: إما يحيض أو يحبل فهو أنثى.

الأمر الثاني: أما إذا لم يحض و لم يحبل، فينظر إلى ما يشتهييه وفق ما يخبر عن نفسه:

. فإن أخبر أنه يشتهي النساء فهو رجل.

. و إن أخبر أنه يشتهي الرجال فهو امرأة.

— و إن أخبر أنه لا يشتهي أحد الفريقين أو يشتهيها جميعا على السواء فهو مشكل.

و يعتبر خنثى مشكل إذا تعارضت فيه علامات الذكور و الإناث كما إذا بال من فرج النساء و أمنى من فرج الرجال، لأن كل منهما دليل على الانفراد فإن اجتمعا تعارضا، و إذا أخبر الخنثى بحيض أو مني أو ميل إلى الرجل أو النساء يقبل قوله، و لا يقبل رجوعه بعد ذلك، إلا أن يظهر كذبه يقينا ، مثل أن يخبر بأنه رجل ثم يلد فإنه يترك العمل بقوله السابق، و إن وقع الاشتباه بفقد الآلتين جميعا ينتظر حتى البلوغ ، و يتبين حاله بالبلوغ فإن مات قبل البلوغ كان مشكلا، لأن الإشكال تقرر بالموت⁴².

و يرى البعض أن هذا الذي قرره الفقهاء قديما ليس حصرا لطرق معرفة حقيقة الخنثى، و إنما هو اجتهد قابل للتغيير إذا ظهر ما هو أولى بالإتباع، فليس هناك مانع من أن توجد طرق أخرى للمعرفة كتقرير الأطباء مثلا بعد إجراء جراحات في جسم الخنثى، كما هو موجود الآن،

⁴² - د جمعة محمد محمد براج، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ، 1401هـ- 1981م، ص 707.

و لا شك أن التقدم في علم الطب يفيد كثيرا في مثل هذه الحالات، و الله سبحانه و تعالى يقول (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)⁴³.

و مادام الخنثى مشكلا لا يتصور أن يكون هذا الخنثى زوجا و لا زوجة لعدم صحة مناكحته، و لا أباً و لا جدا و لا أما و لا جدة لأن الفرض أنه مشكل⁴⁴ (و لو كان أحد هؤلاء لاتضح حاله)، فلا يوجد الخنثى المشكل إلا في الفروع و الحواشي و أصحاب الولاء، و هي منحصرة في أربع جهات البنوة ، الأخوة، العمومة و الولاء.

المطلب الثالث . أحكام عامة لميراث الخنثى:

الفرع الأول . بالنسبة للخنثى متضح الحال: فإن كان واضح الحال في وقت التوريث فالأمر ظاهر، لأنه يعامل معاملة الرجل إن كانت رجولته هي الظاهرة و معاملة المرأة إن كانت أنوثته هي الظاهرة.

الفرع . بالنسبة للخنثى غير متضح الحال: و إن كان غير واضح الحال في وقت التوريث فقد اختلف العلماء في كيفية توريثه:

أولاً- ذهب أبو حنيفة و محمد بن الحسن الشيباني(و أبو يوسف)⁴⁵ إلى أن الخنثى يعامل بشر الأمرين بالنسبة له، فإن كان يرث على تقدير كونه رجلا أو على تقدير كونه امرأة لم يعط شيئا من الميراث أصلا، و إن كان يرث على أحد التقديرين أقل مما يرث على التقدير الآخر أعطي أقل النصيبين، و إن كان يرث على أحد التقديرين مثل الذي يرثه على التقدير

⁴³ - د جمعة محمد محمد براج، مرجع سابق ، ص 708.

⁴⁴

⁴⁵ - الإضافة التي بين قوسين، لمصطفى محمد عنيوه، مرجع سابق، ص 222.

الآخر أعطي ميراثه و لا يوقف شيء من المال، و يعامل مع الخنثى المشكل من الورثة من غير إلحاق ضرر بأحدهم، و إلى هذا كان يذهب القاضي أبو يوسف في أول الأمر ثم رجع عنه⁴⁶.

ثانياً — ذهب المالكية إلى أن الخنثى المشكل يعامل بالتقديرين جميعاً، فيعطى نصف نصيب رجل و نصف نصيب أنثى إذا كان يرث على كلا التقديرين و كان إرثه على أحدهما أكثر من إرثه على الآخر، و يعطى نصف ما يستحقه إذا كان يرث على أحد التقديرين فقط، أما إذا كان يرث على كلا التقديرين و كان إرثه على كل منهما مساوياً لإرثه على التقدير الآخر فالأمر ظاهر (يعطى نصيبه العادي أي سواء نصيبه كذكر أو نصيبه كأنثى لأن النصيب واحد و النتيجة واحدة سواء منح نصيبه أو جمع النصيبين و قسما على اثنين)⁴⁷، و إلى هذا رجع القاضي أبو يوسف في آخر الأمر⁴⁸.

فالمالكية حسب ما أوجزه البعض يقولون أن يعطى للخنثى متوسط النصيبين ، فتحل المسألة حلين ثم يجمع النصيبين في الحلين و يقسم على اثنين فيكون نصيب الخنثى⁴⁹.

ثالثاً — للشافعية في توريث الخنثى رأيان، أحدهما كمذهب أبي حنيفة و محمد بن الحسن الشيباني، و هو غير المعتمد عندهم، و ثانيهما . و هو الراجح في مذهبهم . أن الخنثى المشكل يعامل بشر الأمرين فيما يتعلق بنفسه، و كذلك من معه من الورثة يعاملون بشر الأمرين بالنظر إليهم، و

⁴⁶ - محمد محي الدين عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 205.

⁴⁷ - الإضافة التي بين قوسين للمؤلف.

⁴⁸ - محمد محي الدين عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 206.

⁴⁹ - مصطفى محمد عنبوة، مرجع سابق ، ص 222.

يوقف ما بقي من التركة إلى حين إتضاح الحال، فلو مات إنسان و ترك ابنا و ولدا آخر هو خنثى مشكل، فإن الأضر في حق الخنثى هو تقديره أنثى، و الأضر في حق الابن الواضح تقدير الخنثى رجلا⁵⁰.

رابعاً ذهب الحنابلة إلى أن الخنثى إذا كان بحيث لا يرجى اتضاح حاله و ذلك بأن يكون قد وصل إلى سن البلوغ يوم مات مورثه و لم يبن حاله ، فإنه يعطى نصف نصيب رجل و نصف نصيب امرأة كمذهب المالكية، و إن كان بحيث يرجى اتضاحه و ذلك بأن يموت مورثه و هو صبي مشكل، فإنه يرجى إذا أدرك سن البلوغ أن تظهر عليه علامة تميزه، فإنه يعامل بالأضر في حق نفسه، و يعامل من معه من الورثة بالأضر في حق أنفسهم، كما هو الراجح في مذهب الشافعي، و هو قول ابن عباس و الشعبي و ابن أبي ليلى و الثوري و اللؤلؤي و شريك، و الحسن بن صالح و أبي يوسف، و يحيى بن آدم و ضرار بن صرد و نعيم بن حماد⁵¹.

و يلخص البعض رأي الفقهاء في توريث الخنثى كما يلي⁵²:

1- يرث الخنثى نصف نصيبي فرضه ذكراً أو أنثى، و هو رأي المالكية و رواية مرجوحة للحنفية و الحنابلة.

فعلى رأي المالكية تحل المسألة حلين (على أساس أن الخنثى ذكر، ثم على أساس أن الخنثى أنثى) ثم يجمع النصيبين و يقسم على اثنين و الحاصل هو نصيب الخنثى.

⁵⁰ - محمد محي الدين عبد الحميد، مرجع سابق ، ص 207.

⁵¹ - د جمعة محمد براج، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى ، 1401هـ - 1981م،

ص 715

⁵² - د عثمان أحمد عثمان محمد، الإرث بالتقدير و الاحتياط، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد الحادي عشر، عام 1427هـ - 2006م، ص

342.

2- يرث الخنثى شر الحالين و أقل النصيبين من كونه ذكرا أو أنثى و هذا رأي الحنفية الأرجح و هو الرأي المفتي به عندهم.

فعلى هذا الرأي تحل المسألة على فرض الذكورة و الأنوثة و يأخذ أقل النصيبين، فإن كان الأقل هو فرض الذكورة أخذه و إن كان الأقل على فرض الأنوثة أخذه.

3- يرث الخنثى أسوأ الحالتين و يرث من معه اليقين و هو أسوأ الحالين و يوقف الباقي إلى أن يتضح حاله ، و هو رأي للشافعية و الحنابلة.

وكنا أشرنا إلى رأي الحنابلة سابقا الذي يميز فيه بين اتضاح حال الأنثى أو عدم اتضاح حاله.

و بالرجوع إلى أحكام قانون الأسرة الجزائري لا نجد حكما يتعلق بميراث الأنثى كما تمت الإشارة إليه سابقا، ما يستوجب الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية، و على القاضي اعتماد أحد الآراء في المسألة.

و سندعم توضيح كيفية توريث الخنثى بأمثلة

المبحث الثاني . مسائل تطبيقية في توريث الخنثى في حال الانفراد

(وجود خنثى واحد في المسألة):

يتم بيان كيفية توريث الخنثى في المذاهب المختلفة و بطريقة عملية مع الشرح المفصل.

فمثلا: مات و ترك أم ، أب و لد خنثى و عم شقيق.

يتم حل المسألة على مراحل:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالآتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1	1
ابن (الخنثى)	عصبة	4
عم شقيق	محجوب	0

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للأم السدس و للأب السدس و للابن (الخنثى) الباقي عصبة، والعم محجوب حجب حرمان.

و يكون أصل المسألة 6، يكون سهم منها للأم و سهم منها للأب و أربعة سهام للابن و لا شيء للعم الشقيق.

2. المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1 + عصبة	1 + 1 أي 2
بنت (الخنثى)	2/1	3
عم شقيق	محجوب	0

و عليه ففي هذه المسألة يكون للأم السدس و للأب السدس زائد الباقي عصبة، وللبنات النصف و العم الشقيق محجوب.

و أصل المسألة ستة، للأم منها سهم واحد و للأب سهمان (سهم فرضا و سهم عصبة)، و للبنات منها ثلاثة ، ولا شيء للعم الشقيق.

المرحلة الثانية: استخراج مسألة جامعة بين المسألتين:

يجب أن نستخرج مسألة جامعة أي تجمع كلا المسألتين السابقتين وذلك وفق التفصيل التالي:

1— استخراج أصل المسألة الجامعة: ويكون ذلك بالنظر بين أصل المسألتين بالأنظار الأربعة المعروفة، أي التماثل و التوافق، والتداخل و التباين.

و كما هو معروف فأصل المسألة الجامعة يكون كما يلي:

أ- في حالة التماثل بين أصل المسألتين السابقتين، نأخذ واحد من الأصليين فنجعله أصلا للمسألة الجامعة.

فمثلا أصل المسألة الأولى 6 و أصل المسألة الثانية 6 إذن أصل المسألة الجامعة هو 6.

ب . في حالة التداخل ، نأخذ الأصل الأكبر بين الأصليين ونجعله أصلا للمسألة الجامعة.

ج . في حالة التوافق، أصل المسألة الجامعة هو وفق أحد الأصليين في كامل الآخر.

د- في حالة التباين أصل المسألة الجامعة هو حاصل ضرب أصل المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

و سنضرب أمثلة وفقا للحالات المذكورة سلفا:

المطلب الأول . حالة التماثل: (كما في المثال السابق).

نحل المسألة حسب كل رأي:

الفرع الأول . حل المسألة على رأي المالكية:

في المثال السابق: فمثلا: مات و ترك أم ، أب و لد خنثى و عم شقيق.

يتم حل المسألة على مراحل:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن

الخنثى ذكر و الثانية على اساس أن الخنثى أنثى.

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة
أم	6/1	1
أب	6/1	1
إبن (الخنثى)	عصبة	4
عم شقيق	محجوب	0

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للأم السدس و للأب السدس و للابن (الخنثى) الباقي عصبة، والعم محجوب حجب حرمان.

و يكون أصل المسألة 6، يكون سهم منها للأم و سهم منها للأب و أربعة سهام للابن و لا شيء للعم الشقيق.

2. المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1 + عصبة	1 + 1 أي 2
بنت (الخنثى)	2/1	3
عم شقيق	محجوب	0

و عليه ففي هذه المسألة يكون للأم السدس و للأب السدس زائد الباقي عصبة، وللبنات النصف و العم الشقيق محجوب.

و أصل المسألة ستة، للأم منها سهم واحد و للأب سهمان (سهم فرضا و سهم عصبة)، و للبنات منها ثلاثة ، ولا شيء للعم الشقيق.

المرحلة الثانية . المسألة الجامعة: نستخرج اصل المسألة الجامعة ، ثم نصيب كل وارث فيها.

أ- أصلها: نلاحظ أن أصل المسألة الأولى هو 6 و أصل المسألة الثانية هو 6، إذن هناك تماثل بين الأصلين، فنأخذ أحدهما و نجعله أصلا للمسألة الجامعة.

أي أصل المسألة الجامعة هو 6.

ب . نصيب كل وارث في المسألة الجامعة.

نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الجامعة ، ويكون ذلك بجمع نصيب الوارث في المسألتين ثم قسمته على إثنين.

و عليه:

$$\text{يكون للأم } 1+1=2 \div 2=1.$$

$$\text{ويكون للأب } 1+2=3 \div 2=1,5.$$

$$\text{و يكون للخنثى } 3+4=7 \div 2=3,5.$$

و يكون للعم الشقيق لا شيء.

وعليه يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة الجامعة	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى			
الورثة	الأصل	الورثة	الأصل	الورثة	الأصل
6	6	6	6	6	6
أم	1	أم	1	أم	1
أب	1	أب	2	أب	1,5
ابن (خنثى)	4	بن (خنثى)	3	خنثى	3,5
عم شقيق	0	عم شقيق	0	عم شقيق	0

المرحلة الثالثة: و هذه المرحلة قد تكون و قد لا تكون، فإذا كان عدد سهام أحد الورثة أو أكثر عدد بالفاصلة ، فلا بد من تصحيح المسألة، أما إذا لم يكن هناك عدد بالفاصلة يقسم المال بحسب مقتضيات المسألة الجامعة.

و تصحيح المسألة يكون كالتالي:

1- نقوم بضرب أصل المسألة الجامعة في إثنتين (2)، والحاصل هو أصل المسألة النهائي.

2- نقوب بضرب نصيب كل وارث في المسألة الجامعة في اثنتين (2)، والحاصل هو النصيب النهائي لكل وارث.

و في المثال المعتمد نلاحظ أن نصيب بعض الورثة هو عدد بالفاصلة، وهذا لا يستقيم إذ لا بد من التصحيح، ويتم ذلك كما يلي:

— نقوم بضرب أصل المسألة و هو 6 في إثنتين (2)، والحاصل هو أصل المسألة بعد التصحيح (إن صح التعبير). أي أصل المسألة هو 12

— ثم نقوم بضرب نصيب كل وارث في إثنتين (2) و الحاصل هو نصيبه النهائي في المسألة.

فيكون للأُم $2=2 \times 1$ أي لها سهمين

و يكون للأب $3=2 \times 1,5$ ، أي له 3 أسهم

و يكون للخنثى $7=2 \times 3,5$. أي له 7 أسهم

و للعم لا شيء.

و يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة الجامعة		المسألة النهائية	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى				بعد التصحيح	
الورثة	الأصل	الورثة	الأصل	الورثة	الأصل	الورثة	الأصل
أم	1	أم	1	أم	1	أم	2
أب	1	أب	2	أب	1,5	أب	3
ابن (خنثى)	4	بنت (خنثى)	3	خنثى	3,5	الخنثى	7
(		(					
عم شقيق	0	عم شقيق	0	عم شقيق	0	عم شقيق	0

و يقسم المال على أصل المسألة النهائي و يعطى كل وارث نصيبه كما هو معروف في قسمة التركة.

الفرع الثاني . حل المسائل على رأي الحنفية:

يتم حل المسألة على مراحل أيضا:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالآتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1	1
إبن (الخنثى)	عصبة	4
عم شقيق	محجوب	0

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للأم السدس و للأب السدس و للإبن (الخنثى) الباقي عصبة، والعم محجوب حجب حرمان.

و يكون أصل المسألة 6، يكون سهم منها للأم و سهم منها للأب و أربعة سهام للإبن و لا شيء للعم الشقيق.

2. المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1 + عصبه	1 + 1 أي 2
بنت (الخنثى)	1/2	3
عم شقيق	محجوب	0

و عليه ففي هذه المسألة يكون للأم السدس و للأب السدس زائد الباقي عصبه، وللبنات النصف و العم الشقيق محجوب.

و أصل المسألة ستة، للأم منها سهم واحد و للأب سهمان (سهم فرضا و سهم عصبه)، و للبنات منها ثلاثة ، ولا شيء للعم الشقيق.

و على رأي الحنفية يأخذ الخنثى الأضر له من المسألتين ، ويأخذ باقي الورثة الأنفع لهما و عليه:

فالأضر للخنثى في المثال السابق هو على إعتباره أنثى.

فتكون المسألة في الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة النهائية	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى		يعامل الخنثى بالأضر من المسألتين	
الورثة	الأصل 6	الورثة	الأصل 6	الورثة	الأصل 6
أم	1	أم	1	أم	1
أب	1	أب	2	أب	2
ابن (خنثى)	4	بنت (خنثى)	3	خنثى	3
عم شقيق	0	عم شقيق	0	عم شقيق	0

و توزع التركة حسب مقتضيات المسألة النهائية.

الفرع الثالث . حل المسائل على رأي الشافعية:

يتم حل المسألة على مراحل أيضا:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن

الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالآتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1	1
إبن (الخنثى)	عصبة	4
عم شقيق	محجوب	0

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للأم السدس و للأب السدس و للإبن (الخنثى) الباقي عصبة، والعم محجوب حجب حرمان.

و يكون أصل المسألة 6، يكون سهم منها للأم و سهم منها للأب و أربعة سهام للإبن و لا شيء للعم الشقيق.

2. المسألة الثانية : على إعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 6
أم	6/1	1
أب	6/1 + عصبة	1 + أي 2
بنت (الخنثى)	2/1	3
عم شقيق	محجوب	0

و عليه ففي هذه المسألة يكون للأم السدس و للأب السدس زائد الباقي عصبة، وللبنات النصف و العم الشقيق محجوب.

و أصل المسألة ستة، لأم منها سهم واحد و لأب سهمان (سهم فرضا و سهم عصبه)، و للبننت منها ثلاثة ، ولا شيء للعم الشقيق.

و على رأي الشافعية يأخذ الخنثى الأضر به، و يأخذ باقي الورثة أيضا الأضر بهم من المسألتين احتياطاً.

فالأضر للخنثى في المثال السابق هو على اعتباره أنثى.

فتكون المسألة كما يلي:

و يكون الجدول كما يلي:

	المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة النهائية	
	الورثة	الأصل 6	الورثة	الأصل 6	الورثة	الأصل 6
الخنثى ذكر	أم	1	أم	1	يعامل الخنثى بالأضر من المسألتين و يعامل باقي الورثة بالأضر أيضا	
أب	1		أب	2		
ابن (خنثى)	4		بنت (خنثى)	3	خنثى	3
عم شقيق	0		عم شقيق	0	عم شقيق	0
نلاحظ أن أصل المسألة 6، لكن مجموع عدد سهام الورثة 5، أي يبقى سهمها موقوفاً إلى حين يتضح حال الخنثى، فإما يرد عليه أو يرد على من يستحقه حسب الحالة فمثلاً لو أن الخنثى تبين حاله أنه أنثى، فلا يرد عليه السهم لأنه أخذ نصيبه و إنما يرد على الأب الذي يستحق في هذه الحالة سهمان، إما إذا تبين أن الخنثى ذكر فإن السهم الباقي يرد عليه لأنه أخذ سهمها واحداً و هو يستحق كونه ذكر سهمان						
سهم موقوف						

و توزع التركة حسب مقتضيات المسألة النهائية. و يوقف السهم إلى حين ظهور حال الخنثى.

الفرع الرابع . حسب رأي الحنابلة: يميزون بين ما إذا كان يرجى اتضاح حال الأنثى فيسلكون منهج الشافعية، أما إذا كان لا يرجى اتضاح حاله فيوزعون التركة كما هو شأن المالكية.

المطلب الثاني . في حالة التباين: يتم التعرض للحل وفقا لكل رأي فقهي:

مثلا توفيت امرأة و تركت: زوج، أم ، أب ولد خنثى.

الفرع الأول . حسب رأي المالكية:

يتم حل المسألة على مراحل:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالاتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 12
زوج	1/4	3
أم	1/6	2
أب	1/6	2
ابن (الخنثى)	عصبة	5

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للزوج الربع ، ولأم السدس و للأب السدس و لابن الخنثى الباقي عصبة.

و يكون أصل المسألة 12، للزوج منها 3 أسهم ، ولأم سهمان ، ولأب سهمان و الباقي 5 أسهم لابن الخنثى.

2. المسألة الثانية : على إعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة	عالت المسألة إلى
زوج	4/1	3	13
أم	6/1	2	
أب	6/1 + الباقي عصبة	2	
بنت (الخنثى)	2/1	6	

المرحلة الثانية . استخراج المسألة الجامعة، و فيها خطوتين:

الخطوة الأولى: إستخراج أصل المسألة الجامعة: حيث نقارن بين أصل المسألتين السابقتين ، فنلاحظ هناك تباين بينهما.

و في حالة التباين، يكون أصل المسألة الجامعة هو حاصل ضرب أصل المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

ففي المثال أصل المسألة الجامعة هو $156 = 13 \times 12$.

الخطوة الثانية: إستخراج نصيب كل وارث في المسألة الجامعة، ويتم ذلك وفق الآتي:

أ- نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الأولى الجديدة، وذلك عن طريق ضرب نصيبه السابق في المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوج نصيبه هو $39 = 13 \times 3$.

الأم نصيبها $26 = 13 \times 2$.

الأب نصيبه $26 = 13 \times 2$.

الإبن (الخنثى) نصيبه $65 = 13 \times 5$.

ب . نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الثانية الجديدة، وذلك بضرب نصيبه السابق في المسألة الثانية في أصل المسألة الأولى.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث ما يلي:

الزوج نصيبه هو $12 \times 3 = 36$.

الأم نصيبها $12 \times 2 = 24$.

الأب نصيبه $12 \times 2 = 24$

البنات (الخنثى) نصيبها $12 \times 6 = 72$.

ج . نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الجامعة ، و ذلك عن طريق جمع نصيبه الجديد في المسألة الأولى مع نصيبه الجديد في المسألة الثانية.

و الناتج نقسمه على اثنين، و الحاصل هو نصيب الوارث في المسألة الجامعة.

و في المثال السابق يكون الأمر كما يلي:

نصيب الزوج هو $36 + 39 = 75 \div 2 = 37,5$ سهم.

نصيب الأم هو $24 + 26 = 50 \div 2 = 25$ سهم.

نصيب الأب هو $24 + 26 = 50 \div 2 = 25$ سهم.

نصيب الخنثى (هنا يكون خنثى لا ذكر ولا أنثى) هو $72 + 65 = 137$

$137 \div 2 = 68,5$ سهم

و في الجدول يكون الأمر كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة الجامعة	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى		وفقا لرأي المالكية يكون لكل وارث حاصل قسمة نصيبه في المسألتين على 2	
الورثة	الأصل 12	الورثة	الأصل بعد العول 13 يضرب في أصل المسألة الأولى أي 12	الورثة	الأصل هو حاصل ضرب أصل المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية و هو 156
زوج	$39 = 13 \times 3$	زوج	$36 = 12 \times 3$	زوج	37,5
أم	$26 = 13 \times 2$	أم	$24 = 12 \times 2$	أم	25
أب	$26 = 13 \times 2$	أب	$24 = 12 \times 2$	أب	25
ابن (الخنثى)	$65 = 13 \times 5$	بنت (الخنثى)	$72 = 12 \times 6$	الخنثى	68,5

لكن نلاحظ أن نصيب بعض الورثة بالفاصلة و هذا لا يستقيم بما يقتضي
الرجوع إلى مرحلة ثالثة:

المرحلة الثالثة . مرحلة تصحيح المسألة:و يتم ذلك عن طريق:

أـ ضرب أصل المسألة الجامعة في اثنين (2) و الحاصل هو أصل المسألة النهائية.

ففي المثال أصل المسألة النهائية هو $2 \times 156 = 312$.

ب ـ نقوم بضرب نصيب كل وارث في المسألة الجامعة في اثنين (2) و الحاصل هو نصيبه في المسألة النهائية.

و يكون الأمر في المثال المعروض كما يلي:

نصيب الزوج هو $2 \times 37,5 = 75$ سهم.

نصيب الأم هو $2 \times 25 = 50$ سهم.

نصيب الأب هو $2 \times 25 = 50$ سهم.

نصيب الخنثى هو $2 \times 68,5 = 137$ سهم.

و هذه هي الأنصبة النهائية التي تقسم عليها التركة.

و يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة الجامعة		المسألة النهائية بعد التصحيح	
الورثة		الورثة		الورثة		الورثة	
الأصل 12		الأصل بعد العول 13		الأصل هو حاصل ضرب المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية و هو 156		أصلها هو حاصل ضرب أصل المسألة الجامعة في 2 و هو 312	
يتم الضرب في أصل المسألة الثانية أي 13		ي ضرب في أصل المسألة الأولى أي 12		وفقا لرأي المالكية يكون لكل وارث حاصل قسمة نصيبه في المسألتين على 2		الخنثى ذكر	
زوج		زوج		زوج		زوج	
$13 \times 3 = 39$		$12 \times 3 = 36$		37,5		75 = 2 × 37,5	
أم		أم		أم		أم	
$13 \times 2 = 26$		$12 \times 2 = 24$		25		50 = 2 × 25	
أب		أب		أب		أب	
$13 \times 2 = 26$		$12 \times 2 = 24$		25		50 = 2 × 25	
ابن (الخنثى)		بنات (الخنثى)		الخنثى		الخنثى	
$13 \times 5 = 65$		$12 \times 6 = 72$		68,5		137 = 2 × 68,5	

الفرع الثاني . حل المسألة وفقا لرأي الحنفية:

يتم حل المسألة على مراحل:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالآتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 12
زوج	1/4	3
أم	1/6	2
أب	1/6	2
إبن (الخنثى)	عصبة	5

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للزوج الربع ، ولأم السدس و للأب السدس و للإبن الخنثى الباقي عصبة.

و يكون أصل المسألة 12، للزوج منها 3 أسهم ، ولأم سهمان ، ولأب سهمان و الباقي 5 أسهم للإبن الخنثى.

2. المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 12	عالت المسألة إلى 13
زوج	4/1	3	
أم	6/1	2	
أب	6/1 + الباقي عصبة	2	
بنت (الخنثى)	2/1	6	

المرحلة الثانية . توحيد أصل المسألة بين المسألتين:

ويتم ذلك في حالة التباين بضرب أصل المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

أي $12 \times 13 = 156$ ، فيصبح أصل كل مسألة هو 156.

ثم نستخرج نصيب كل وارث في المسألتين بحسب الأصل الجديد.

أ- نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الأولى الجديدة، وذلك عن طريق ضرب نصيبه السابق في المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوج نصيبه هو $3 \times 13 = 39$.

الأم نصيبها $2 \times 13 = 26$.

الأب نصيبه $2 \times 13 = 26$.

الإبن (الخنثى) نصيبه $5 \times 13 = 65$.

ب . نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الثانية الجديدة، وذلك بضرب

نصيبه السابق في المسألة الثانية في أصل المسألة الأولى.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوج نصيبه هو $3 \times 12 = 36$.

الأم نصيبها $2 \times 12 = 24$.

الأب نصيبه $2 \times 12 = 24$

البنت (الخنثى) نصيبها $6 \times 12 = 72$.

بالنسبة للحنفية يعطون للخنثى الأضر له في المسألتين (الجديتين) ، أي يأخذ النصيب الأقل ، ويأخذ باقي الورثة النصيب الأفضل في المسألتين.

فنصيب الزوج في المسألة الأولى 39 سهم و نصيبه في المسألة الثانية 36 سهم فالأفضل له 39 سهم فمنحه اياه في المسألة النهائية.

و نصيب الأم في المسألة الأولى 26 سهم و نصيبها في المسألة الثانية 24 سهم ، فمنحها في المسألة النهائية النصيب الأفضل أي 26 سهم.

و نصيب الأب في المسألة الأولى 26 سهم و نصيبه في المسألة الثانية 24 سهم ، فمنحه في المسألة النهائية النصيب الأفضل أي 26 سهم.

أما الخنثى فنصيبه في المسألة الأولى أي على أساس أنه ذكر 65 سهم،
بينما نصيبه في المسألة الثانية أي على أساس أنه أنثى 72 سهم، فنمنحه
على خلاف باقي الورثة النصيب الأقل له في المسألتين أي 65 سهم .

و عليه فالخنثى يرث في هذه المسألة على أساس أنه ذكر. لأن نصيبه
كذكر 65 سهم ، بينما نصيبه كأنثى هو 72 سهم ، فالمسألة النهائية هي
المسألة التي نعتبر فيها الخنثى ذكر.

يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى الخنثى ذكر		المسألة الثانية الخنثى أنثى		المسألة النهائية، يأخذ الحنفية بالأضر بالخنثى و الأنفع للباقي الورثة	
الورثة	الأصل 12	الورثة	الأصل بعد القول 13 ي	الورثة	أي نأخذ بالمسألة التي يكون فيها الخنثى ذكر و أصل المسألة 156
زوج	$39 = 13 \times 3$	زوج	$= 12 \times 3$ 36	زوج	$39 = 13 \times 3$
أم	$26 = 13 \times 2$	أم	$= 12 \times 2$ 24	أم	$26 = 13 \times 2$
أب	$26 = 13 \times 2$	أب	$= 12 \times 2$ 24	أب	$26 = 13 \times 2$
ابن (الخنثى)	$65 = 13 \times 5$	بنت (الخنثى)	$= 12 \times 6$ 72	خنثى	$65 = 13 \times 5$

الفرع الثالث . حل المسألة و فقا لرأي الشافعية: يتم حل المسألة بنفس المراحل التي تم حلها وفقها حسب رأي الحنفية، و يختلف الأمر فقط بالنسبة للمسألة النهائية ، حيث أن الشافعية يمنحون الخنثى النصيب الأقل له في المسألتين، كما يمنحون كل وارث من الورثة الآخرين النصيب الأقل من بين نصيبه في المسألتين ، وهنا يختلفون عن الحنفية الذين يمنحون باقي الورثة النصيب الأوفر لهم، وليس النصيب الأقل.

و على رأي الشافعية إذا بقي من أصل المسألة سهم أو أكثر يوقف إلى حين ظهور حال الخنثى.

و يتم حل المسألة تفصيلا عند الشافعية كما يلي:

المرحلة الأولى: حل المسألة و فقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالآتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة 12
زوج	1/4	3
أم	1/6	2
أب	1/6	2
إبن (الخنثى)	عصبة	5

نلاحظ أن الخنثى على اعتباره ذكر هو ابن المورث، وعليه يكون للزوج الربع ، ولأم السدس و للأب السدس و للابن الخنثى الباقي عصبة.

و يكون أصل المسألة 12، للزوج منها 3 أسهم ، ولأم سهمان ، ولأب سهمان و الباقي 5 أسهم للابن الخنثى.

2. المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة	عالت المسألة إلى 13
زوج	4/1	3	
أم	6/1	2	
أب	6/1 + الباقى عصبة	2	
بنت (الخنثى)	2/1	6	

المرحلة الثانية . توحيد المسألتين لاستخراج مسألة نهائية:

ويتم ذلك في حالة التباين بضرب أصل المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

أي $12 \times 13 = 156$ ، فيصبح أصل كل مسألة هو 156.

ثم نستخرج نصيب كل وارث في المسألتين بحسب الأصل الجديد.

أ- نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الأولى الجديدة، وذلك عن طريق ضرب نصيبه السابق في المسألة الأولى في أصل المسألة الثانية.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوج نصيبه هو $3 \times 13 = 39$.

الأم نصيبها $2 \times 13 = 26$.

الأب نصيبه $2 \times 13 = 26$.

الإبن (الخنثى) نصيبه $5 \times 13 = 65$.

ب . نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الثانية الجديدة، وذلك بضرب نصيبه السابق في المسألة الثانية في أصل المسألة الأولى.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوج نصيبه هو $3 \times 12 = 36$.

الأم نصيبها $2 \times 12 = 24$.

الأب نصيبه $2 \times 12 = 24$.

البنات (الخنثى) نصيبها $12 \times 6 = 72$.

بالنسبة للشافعية يعطون للخنثى الأضر له في المسألتين (الجديتين) ، أي يأخذ النصيب الأقل ، ويأخذ باقي الورثة أيضا النصيب الأقل في المسألتين.

فنصيب الزوج في المسألة الأولى 39 سهم و نصيبه في المسألة الثانية 36 سهم فيأخذ في المسألة النهائية الأسوأ و هو 36 سهم.

و نصيب الأم في المسألة الأولى 26 سهم و نصيبها فالمسألة الثانية 24 سهم ، فنمنحها في المسألة النهائية النصيب الأقل أي 24 سهم.

و نصيب الأب في المسألة الأولى 26 سهم و نصيبه في المسألة الثانية 24 سهم ، فنمنحه في المسألة النهائية النصيب الأقل أي 24 سهم.

أما الخنثى فنصيبه في المسألة الأولى أي على أساس أنه ذكر 65 سهم، بينما نصيبه في المسألة الثانية أي على أساس أنه أنثى 72 سهم، فنمنحه النصيب الأقل له في المسألتين أي 65 سهم .

و عليه فالخنثى يرث في هذه المسألة على أساس أنه ذكر. لأن نصيبه كذكر 65 سهم ، بينما نصيبه كأنثى هو 72 سهم ، فالمسألة النهائية هي المسألة التي نعتبر فيها الخنثى ذكر.

ثم نقوم بجمع مجموع عدد سهام الورثة و نقارنه مع أصل المسألة، فإن بقي شيء يوقف إلى حين استظهار حال الخنثى، فيرد على مستحقه.

فلدينا مجموع عدد سهام الورثة $149 = 65 + 24 + 24 + 36$ سهم

نستخرج الأسهم المتبقية (الموقوفة) بطرح مجموع عدد السهام من أصل المسألة النهائية

156 - 149 = 7 أسهم متبقية. يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة النهائية، يأخذ الشافعية بالأضر بالخنثى و الأضر بباقي الورثة	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى			
الورثة	الأصل 12	الورثة	الأصل بعد العول 13	الورثة	أصل المسألة 156
	يتم الضرب في أصل المسألة الثانية أي 13		ضرب في أصل المسألة الأولى أي 12		
زوج	$39 = 13 \times 3$	زوج	$36 = 12 \times 3$	زوج	36
أم	$26 = 13 \times 2$	أم	$24 = 12 \times 2$	أم	24
أب	$26 = 13 \times 2$	أب	$24 = 12 \times 2$	أب	24
ابن (الخنثى)	$65 = 13 \times 5$	بنت (الخنثى)	$72 = 12 \times 6$	خنثى	65
					يوقف 7 أسهم

فإن تبين حال الخنثى فإن كان ذكرا مثلا ، لا يستحق هو أي رد من السهام المتبقية لأن نصيبه كذكر 65 سهم و قد أخذها.

بالنسبة للزوج يرد عليه 3 أسهم لأنه أخذ 36 و نصيبه على اعتبار الخنثى ذكر 39 سهم.

بالنسبة للأم نضيف لها سهمان لأنها أخذت 24 و نصيبها باعتبار الخنثى ذكر 26.

و نفس الأمر للأب نضيف له سهمان.

أما إذا ظهر حال الخنثى أنه أنثى فتعطى له الأسهم السبعة لأنه أخذ 65 سهم و هو يستحق لأنه أنثى 72 سهم.

المطلب الثالث — حالة التوافق: كما في المسألة التالية: مات شخص و ترك زوجة ابن ابن، بنت ابن، ولد ابن خنثى.

الفرع الأول . حل المسألة على رأي المالكية:

يتم حل المسألة على مراحل:

المرحلة الأولى: حل المسألة وفقا لمسألتين، الأولى على أساس أن الخنثى ذكر و الثانية على أساس أن الخنثى أنثى.

و في المثال السابق يكون الحل كالاتي:

1. المسألة الأولى على اعتبار الخنثى ذكر.

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة	أصل المسألة بعد التصحيح	
زوجة	8/1	1	$5 = 5 \times 1$	5
ابن ابن	عصبة	7	$35 = 5 \times 7$	14
بنت ابن				7
ابن (خنثى)				14

ففي هذه المسألة انكسار فلا بد من تصحيحها، إذ أن عدد سهام الإخوة الأشقاء و هو 7 أسهم لا يقبل القسمة على عدد رؤوسهم و هو 5، ما يقتضي تصحيح المسألة.

و تم تصحيحها كما هو مبين في الجدول و فقا للأحكام المقررة للتصحيح.

2— المسألة الثانية : على اعتبار أن الخنثى أنثى ، أي أنه بنت ابن المورث:

الورثة	الأنصبة	أصل المسألة بعد التصحيح	أصل المسألة بعد التصحيح
زوجة	8/1	1	4=4×1
ابن ابن	عصبة	7	28=4×7
بنات ابن			
بنات ابن (خنثى)			
عدد رؤسهم 4			

يكون للزوجة الثمن و الباقي عصبة لأولاد الابن.

و أصل المسألة من 8، سهم منها للزوجة و الباقي 7 لأولاد الابن.

لكن نلاحظ انكسار على مستوى أولاد الابن ، فعدد سهامهم غير قابل للقسمة على عدد رؤسهم ما يقتضي التصحيح.

عند النظر في عدد رؤوس اولاد الابن و هو 4 و عدد سهامهم نلاحظ تباین، فيكون أصل المسألة بعد التصحيح هو عدد رؤوسهم في أصل المسألة

$$\text{أي } 32=8 \times 4$$

المرحلة الثانية: استخراج مسألة جامعة بين المسألتين: و يتم ذلك في خطوتين:

الخطوة الأولى: توحيد أصل المسألتين:

ويكون ذلك بالنظر بين أصل المسألتين بالأنظار الأربعة المعروفة، أي التماثل و التداخل، والتوافق و التباين.

وفي هذه المسألة نلاحظ أن أصل المسألة الأولى هو 40 و أصل المسألة الثانية هو 32 ، أي أن هناك توافق بينهما و في حالة التوافق:

يكون أصل المسألة الأولى الجديدة هو حاصل ضرب أصل المسألة الأولى القديمة في وفق المسألة الثانية القديمة .

الوفق هو حاصل قسمة أصل المسألة على القاسم المشترك الأكبر بين أصلي المسألتين.

32 و 40 يتوافقان في 8 أي أن 8 هو القاسم المشترك الأكبر بينهما، فأصل المسألة الأولى الجديد هو $40 \times 4 = 160$ (وفق 32).

فوفق 32 هو 4 نضربه في 40 و الحاصل هو 160 هو أصل المسألة الأولى الجديد.

— و أصل المسألة الثانية الجديد هو حاصل ضرب أصل المسألة الثانية القديم في وفق أصل المسألة الأولى القديم.

أي $32 \times 5 = 160$ (وفق 40).

فكلتا المسألتين اصبحا أصليهما واحد و هو 160 سهم.

الخطوة الثانية: إستخراج نصيب كل وارث في المسألتين الجديدتين، ويتم ذلك وفق الآتي:

أ- نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الأولى الجديدة، وذلك عن طريق ضرب نصيبه السابق في المسألة الأولى في وفق المسألة الثانية (لأن الأمر يتعلق بتوافق بين أصل المسألة الأولى و أصل المسألة الثانية).

قلنا أن 40 و هو أصل المسألة الأولى يتوافق مع 32 و هو وفق المسألة الثانية في الثمانية، (نأخذ بالقاسم المشترك الأكبر دائما).

إذن وفق 32 هو حاصل قسمة 32 على 8 و هو 4.

و 4 وفق الذي ضرب فيه نصيب كل وارث في المسألة الأولى القديمة لنتحصل على نصيب كل وارث في المسألة الأولى الجديدة.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوجة نصيبها هو $4 \times 5 = 20$ سهم.

ابن الابن $4 \times 14 = 56$ سهم

بنت الابن $4 \times 7 = 28$ سهم

ابن الابن (الخنثى) $4 \times 14 = 56$ سهم.

ب- نستخرج نصيب كل وارث في المسألة الثانية الجديدة، وذلك بضرب نصيبه السابق في وفق أصل المسألة الأولى.

وفق أصل المسألة الأولى هو $40 \div 8$ (القاسم المشترك الأكبر) $= 5$ هو وفق 40.

و عليه في المثال السابق يكون لكل وارث مايلي:

الزوجة نصيبها هو $5 \times 4 = 20$ سهم

ابن الإبن $70 = 5 \times 14$ سهم

بنت الإبن $35 = 5 \times 7$ سهم.

بنت الإبن (الخنث) $35 = 5 \times 7$ سهم.

و يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى الجديدة		المسألة الثانية الجديدة	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى	
الورثة	الأصل القديم 40	الورثة	الأصل القديم 32
	يتم ضربه في		يتم ضربه في
	وفق المسألة		وفق المسألة
	الثانية أي في 4		الأولى أي في 5
	الأصل الجديد		فيكون الأصل
	160		الجديد 160
زوجة	$20 = 4 \times 5$	زوجة	$20 = 5 \times 4$
ابن ابن	$56 = 4 \times 14$	ابن ابن	$70 = 5 \times 14$
بنت ابن	$28 = 4 \times 7$	بنت ابن	$35 = 5 \times 7$
ابن ابن (خنثى)	$56 = 4 \times 14$	بنت ابن (الخنثى)	$37 = 5 \times 7$

ج . استخراج المسألة الجامعة: و يكون ذلك وفق خطوتين:

الخطوة الأولى : استخراج أصل المسألة الجامعة ،و هو الأصل المشترك بين المسألتين الجديدتين.

الأصل المشترك هو 160 و هو أصل المسألة الجامعة.

الخطوة الثانية- استخراج نصيب كل وارث في المسألة الجامعة: و ذلك عن طريق جمع نصيبه الجديد في المسألة الأولى مع نصيبه الجديد في المسألة الثانية.

و الناتج نقسمه على إثنان، و الحاصل هو نصيب الوارث في المسألة الجامعة.

و في المثال السابق يكون الأمر كما يلي:

نصيب الزوجة هو $20+20 = 40 \div 2 = 20$ سهم.

نصيب ابن الإبن هو $56+70=126 \div 2=63$ سهم.

نصيب بنت الإبن هو $28+35=63 \div 2=31,5$ سهم.

نصيب ولد الإبن الخنثى(هنا يكون خنثى لا ذكر ولا أنثى) هو $35+56=$

$91 \div 2=45,5$ سهم

و في الجدول يكون الأمر كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة الجامعة	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى		وفقا لرأي المالكية يكون لكل وارث حاصل قسمة نصيبه في المسألتين على 2	
الورثة	الأصل القديم 40 يتم ضربه في وفق المسألة الثانية أي في 4 الأصل الجديد 160	الورثة	الأصل القديم 32 يتم ضربه في وفق المسألة الأولى أي في 5 فيكون الأصل الجديد 160	الورثة	الأصل 160
زوجة	$20 = 4 \times 5$	زوجة	$20 = 5 \times 4$	زوجة	20
ابن ابن	$56 = 4 \times 14$	ابن ابن	$70 = 5 \times 14$	ابن ابن	63
بنت ابن	$28 = 4 \times 7$	بنت ابن	$35 = 5 \times 7$	بنت ابن	31,5
ابن ابن	$56 = 4 \times 14$	بنـت ابن (الخنثى)	$35 = 5 \times 7$	ولد ابن خنثى	45,5

لكن نلاحظ أن نصيب بعض الورثة بالفاصلة و هذا لا يستقيم بما يقتضي اللجوء إلى مرحلة ثالثة:

المرحلة الثالثة . مرحلة تصحيح المسألة:و يتم ذلك عن طريق:

أ- ضرب أصل المسألة الجامعة في اثنين (2) و الحاصل هو أصل المسألة النهائية.

ففي المثال أصل المسألة النهائية هو $320 = 2 \times 160$

ب- استخراج نصيب كل وارث في المسألة النهائية ، حيث نقوم بضرب نصيب كل وارث في المسألة الجامعة في اثنين (2) و الحاصل هو نصيبه في المسألة النهائية.

و يكون الأمر في المثال المعروض كما يلي:

نصيب الزوجة هو $40 = 2 \times 20$ سهم

نصيب ابن الابن هو $126 = 2 \times 63$ سهم.

نصيب بنت الابن هو $63 = 2 \times 31,5$ سهم.

نصيب الخنثى هو $91 = 2 \times 45,5$ سهم.

و هذه هي الأنصبة النهائية التي تقسم عليها التركة.

و يكون الجدول كما يلي:

المسألة الأولى		المسألة الثانية		المسألة النهائية	
الخنثى ذكر		الخنثى أنثى		المسألة النهائية	
				المسألة الجامعة وفقا لرأي المالكية يكون لكل وارث حاصل قسمة نصيبه في المسألتين على 2	
الورثة	الأصل	الورثة	الأصل	الورثة	الأصل
	الجديد 160		الجديد 160		320
زوجة	$20 = 4 \times 5$	زوجة	$20 = 5 \times 4$	زوجة	$40 = 2 \times 20$
ابن	$56 = 4 \times 14$	ابن ابن	$70 = 5 \times 14$	ابن ابن	$126 = 2 \times 63$
بنت	$28 = 4 \times 7$	بنت ابن	$35 = 5 \times 7$	بنت ابن	$63 = 2 \times 31,5$
ابن	$56 = 4 \times 14$	ابن (الخنثى)	$35 = 5 \times 7$	ابن خنثى	$91 = 2 \times 45,5$